Agricultural Economics and Social Science

Available online at http://zjar.journals.ekb.eg

http:/www.iournals.zu.edu.eg/iournalDisplay.aspx?Journalld=1&queryTvpe=Master

دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة بقطاع التعليم في المملكة العربية السعودية: دراسة مرجعية

نوح عايض مقبل الرشيدي[1*]- حمدي حسن عبدالحميد المحروقي2– هالة السيد بسيوني[1]

1- قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية- كلية الدراسات والبحوث الآسيوية- جامعة الزقازيق- مصر

2- قسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة الزقازيق- مصر

Received: 20/04/2025; Accepted: 11/05/2025

الملخص: يهدف البحث إلى دراسة دور الحوكمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بقطاع التعليم فى ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وبينت نتائج الدراسة أنه في ظل رؤية 2030، يمكن تحسين دور الحوكمة في التعليم من خلال عدة آليات تصورية تشمل: (1) تطوير نموذج الحوكمة اللامركزية من خلال تحقيق الحوكمة الفعالة والذي يتطلب الانتقال إلى نموذج لامركزي في إدارة التعليم، حيث يتم منح السلطات المحلية (مثل المدارس والمناطق التعليمية) مزيدًا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات، وهذا سيسمح بتخصيص القرارات التعليمية بما يتناسب مع احتياجات المجتمعات المحلية، ويساهم في تحسين جودة التعليم في كل منطقة. (2) تعزيز الشفافية في تخصيص الموارد: يمكن تحقيق الشفافية في تخصيص الموارد التعليمية من خلال إنشاء أنظمة إلكترونية لعرض بيانات التعليم، مثل ميزانيات المدارس، عدد المعلمين والطلاب، ومعدلات النجاح. هذه الأنظمة ستوفر معلومات دقيقة للطلاب، والأسر، وصناع القرار، مما يعزز من المساءلة. (3) دعم الابتكار التكنولوجي: يتطلب تحسين الحوكمة في التعليم تبني التكنولوجيا الحديثة مثل أنظمة إدارة التعلم الإلكترونية، والتعليم عن بُعد، وتحليل البيانات الضخمة لتحسين عملية صنع القرار. استخدام هذه التكنولوجيا سيساهم في تحسين كفاءة الإدارة التعليمية، وتسريع تطوير مناهج التعليم. (4) إشراك المجتمع في عملية اتخاذ القرار: يجب أن يشمل نموذج الحوكمة المقترح إشراك أولياء الأمور والمجتمع المحلي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية التعليمية.

الكلمات الإسترشادية: التنمية المستدامة، الحوكمة، المملكة العربية السعودية.

المقدمة والمشكلة البحثية

تلعب الحوكمة دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم، حيث تمثل إطاراً تنظيمياً يضمن تنفيذ السياسات التعليمية بكفاءة وفعالية. الحوكمة في التعليم تعني تحسين إدارة الموارد التعليمية، وتعزيز الشفافية، والمساءلة، والتعاون بين مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات، المؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص والمجتمع. هذه المبادئ تعتبر أساسية لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصاً في ظل التحديات التي تواجهها النظم التعليمية في العديد من الدول. وفي ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تُعتبر الحوكمة أداة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاع التعليم. تهدف المملكة من خلال رؤيتها إلى تطوير بيئة تعليمية قادرة على مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز قدرة الشباب السعودي على المشاركة الفعالة في الاقتصاد المعرفي. وتعد الحوكمة الجيدة عنصراً محورياً في تحقيق هذه الأهداف من خلال تحسين الأداء التعليمي، تعزيز الشفافية، وتطبيق تقنيات التعليم الحديثة. (**العازمي، 2016**).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتبلو المشكلة البحثية في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما أهداف التنمية المستدامة بقطاع التعليم في ظل رؤية المملكة العربية السعودية2030؟
- ما واقع ابعاد التنمية المستدامة داخل النظم التعليمية بالمملكة العربية السعودية2030، ومعوقاتيا؟

الأهداف البحثية

تهدف الدراسة إلى تناول دور الحوكمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بقطاع التعليم فى ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030من خلال الأهداف الفرعية التالية:

تحديد السمات الرئيسة التي تميز التعليم من اجل التنمية المستدامة في مراحل التعليم بالمملكة العربية السعودية ؟

وضع تصور مقترح لدور الحوكمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بقطاع التعليم فى ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

منهجية الدراسة ومصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، فعرض الجانب النظري مع دعم وجمع البيانات الصادرة

*** Corresponding author: Tel. :**+201225468749

E-mail address: Egypt.nouh@gmail.com

من الجهات المختصة وتوضيح دور الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدمة بقطاع التعليم في المملكة العربية السعودية.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة: تعالت دعوات المنظمات الدولية بمختلف اتجاهاتها نحو الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، وعقدت المؤتمرات، ونظمت الندوات، وكتبت التقارير التي تدعو جميع بلدان العالم نحو تجويد أنظمة التعليم وتوجيه أهدافها نحو الاستثمار الأمثل للموارد. وكما أشار (**وطفة، 2018**)، على أهمية توظيف الأنظمة التربوية من أجل تحقيق التغير الإيجابي في القيم والاتجاهات للرقي بالتنمية الشاملة؛ وذلك لكون التربية مسئولةً عن تمكين الأفراد في معرفة أبعاد المشكلات التنموية، والسعي نحو تقديم الحلول الملائمة لها،إضافةً إلى دورها في تعزيز المعارف والمهارات والقيم المتسقة مع عناصر التنمية المستدامة. فالأنظمة التعليمية تساهم بشكلٍ مباشر في تنمية المجتمعات بمساراتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فهي الأداة الجوهرية لتحسين مستوى المعيشة، وتأهيل الأفراد لبناء شخصياتهم والتعامل الإيجابي مع الموارد بما يضمن حقوق الأجيال القادمة، وذلك من خلال إكسابهم القيم، والمبادئ، والمعارف، والمهارات التي تساعدهم على اتخاذ قراراتٍ إيجابية مع المواقف التي تعترضهم، وتجعلهم أفرادًا مسئولين في بناء مجتمعاتهم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. مع التركيز على مبدأ الإحساس بالمسئولية -كما أشار وطفة- كمبدأ مهم من المبادئ الجوهرية التي يجب أن تركز عليها الأهداف التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة، وأن يتجاوز ذلك التركيز الوعي الخاص إلى الطابع العلمي المنظمة الذي يؤدي إلى المسئولية الجماعية. وإضافةً إلى ذلك المبدأ، فإن الأنظمة التعليمية يجب أن تركز على عدة خصائص من أجل تعزيز التنمية المستدامة في مساراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذه الخصائص، كما أشار (**وطفة، 2018**).

وفي ذات الصدد، نُشير إلى أن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة خصصت الهدف الرابع ضمن أهدافها لتحقيق التنمية المستدامة للتعليم، ونص على أن: "يضمن التعليم الشامل والمتكافئ، ويعزز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. وفي نوفمبر ٢٠١٥ بمدينة باريس، سعت الجمعية العالمية للتعليم ضمن إطار عملها الخاص بالتنمية المستدامة والمرسوم حتى ٢٠٣٠- إلى الاهتمام بالتنمية المستدامة من خلال تفعيل الهدف الرابع المشار إليه، وتحديد سبع غاياتٍ تتكامل وتتآزر لتتحقق هذا الهدف كما أشار تقرير اليونسكو(**منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2016**). وتتركز هذه الغايات حول إتمام كافة الفتيات والصبية التعليم الثانوي المجاني والمتكافئ ذو الجودة العالية، مع ضمان حصولهم على برامج الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل الابتدائي بمستوى جيد، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في حصول كافة النساء والرجال على التعليم التقني والمهني والتعليم الجامعي بتكلفةٍ ميسورة، وزيادة أعداد الشباب والكبار الذين يتمتعون بالمهارات المناسبة التي تمكنهم من الأعمال الحرة، والقضاء على التفاوت بين الجنسين - بما في ذلك الأشخاص من ذوي الإعاقة، والسكان الأصليين، والأطفال المعرضين للخطر، وضمان إجادة كافة الشباب ونسب عالية من الكبار من الجنسين للقراءة والكتابة وعلم الحساب، وضمان اكتساب كافة المتعلمين لأنماط الحياة المستدامة التي تعزز قيم المواطنة العالمية، وحقوق الإنسان، والمساواة، والسلام، ونبذ العنف، وقبول التنوع الثقافي. وذلك من خلال الاهتمام ببيئات التعلم الآمنة والخالية من العنف والملائمة لجميع الفئات، والتوسع في المنح التعليمية للدول الأقل نموًّا، والجزر الصغيرة وذلك للتسجيل في برامج التعليم الجامعي خصوصًا في البرامج التعليمية المتسقة مع طبيعة العصر ومتغيراته. وزيادة عدد المعلمين المؤهلين من خلال تدريبهم ضمن برامج التعاون الدولي، (**المنتشري، 2020**).

وقد قامت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة بتعريف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تفي بحاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"(**صالح، 2010**). ويمكن تعريف أهداف التنمية المستدامة إجرائيًّا بأنها الأهداف السبعة عشر التي تُحقق التنمية المستدامة، والتي يعتمدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي: القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والنظافة الصحية، وطاقة نظيفة وبأسعارٍ معقولة، والعمل اللائق، ونمو الاقتصاد والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والحد من أوجه عدم المساواة، وتصميم مدنٍ وتجمعاتٍ محليةٍ مستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسئولين، والعمل المناخي، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، والسلام والعدل والمؤسسات القوية، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف (**الموقع الالكتروني للأمم المتحدة**).

ويعرّفها البنك الدولي على أنها: "تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرصٍ أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدمٍ اقتصادي، واجتماعي، وبشري، حيث إن المقصد منها هو إتاحة مستقبلٍ أفضل لرؤية -نظرة طويلة الأجل- عالم أفضل (**شعور، 2016**).

أبعاد التنمية المستدامة

البعد البيئي: تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية، والتي تتمثل في: الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنّه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة، مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات، ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية.

البعد الاقتصادي: تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية، إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة.

البعد الاجتماعي: عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم. فضلاً عن عنصر المشاركة حيث تؤكد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم.

مفهوم الحوكمة

وفيما يأتي عدة تعريفاتٍ للحوكمة، فقد عَرَّفَها ضحاوي بأنها: الممارسة الرشيدة لسلطات إدارة المؤسسة من خلال الارتكاز على القوانين والمعايير والقواعد المنضبطة التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية، وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة من ناحيةٍ أخرى((**صالح، 2010**). وتُعرَّف الحوكمة من وجهة نظرٍ تربويةٍ بأنها: الأطر التنظيمية التي تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية المؤثرة في الأداء وتحديد المسئوليات، عن طريق اختيار الأساليب المناسبة التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز(**الدوسري، 2015**).

وهي بشكلٍ عام تعد أسلوبًا وطريقةً للحكم والقيادة ويمكن التعبير عنها بالانضباط الذي يكون في مختلف الأعمال سواء أداءً أو إدارةً أو رقابة ومتابعة الأعمال وغيرها من الأنظمة التي توجه سير الأعمال. إذن، فهي تقوم بتسيير شئون منظمة قد تكون دولة، أو مجموعة من الدول، أو منطقة، أو مؤسسات عمومية أو خاصة (**أبوبكر، 2017**).

وقد عَرَّفَ البنك الدولي الحوكمة بأنها: السلوكيات التي تعبر عن كيفية ممارسة السلطة وتحقيق الرقابة الذاتية، بحيث تركز على بنية هيكل ووظيفة الجامعة ككل، والإطار التنظيمي والتشريعي للرقابة عليها، وأدوار ومسئوليات الإدارة الجامعية وعلاقتها بالمجتمع، ومدى محاولتها تحقيق الجودة والتميز في الأداء الجامعي (**مها محمد، 2020**).

وتُعرف الحوكمة في المؤسسات التربوية بأنها: "مجموعة القوانين والأنظمة والمبادئ المبنية على الشفافة، والمشاركة، والمساءلة، والتمكين لرفع مستوى الاداء في المؤسسات التربوية من أجل تحقيق أهدافها بكفاءةٍ وتميز"(**الخضر، 2018**).

الحوكمة في التعليم: تعني الحوكمة في المؤسسات التعليمية: "مجموعة القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة التعليمية. كما يشير مصطلح الحوكمة في الجامعات إلى المصدر أو المرجعية التي يُستند إليها في حكم وإدارة الجامعة، أو الإطار القانوني والتنظيمي الذي تعمل من خلاله كافة الجامعات المعاصرة من خلال وجود هيئة تنظيمية حاكمة.

أهداف الحوكمة

وتبرز أهداف الحوكمة في مدى أهمية تقييم فاعلية المؤسسات المتعلقة بإدارة شئون التعليم، وكذلك مجموعة القيم التي تتضمنها تلك المؤسسات، حيث تعد هذه القيم بمثابة المبادئ التي تنظم عمل المؤسسات. وتتمثل أهداف الحوكمة كما ذكرها في:

إدخال الاعتبارات الأخلاقية، ورفع مصداقية المؤسسات التربوية، تجويد عملية صنع القرار.، تحسين الصورة الذهنية للمؤسسات التربوية.، زيادة درجة الوضوح والشفافية.، كما أن أهداف الحوكمة في المؤسسات التربوية تتمثل في الآتي:، تعزيز فاعلية المؤسسات التربوية، وزيادة كفاءتها الداخلية والخارجية من خلال تكوين بيئة صالحة للعمل.، وضع القوانين والقواعد التي يسترشد بها قيادات ومسئولو المؤسسات التربوية في تولي الأعمال الإدارية بما يكفل الديمقراطية والعدالة لجميع الأطراف المعنية، تعزيز مشاركة جميع الأطراف في عمليات صنع القرار، تحقيق المساواة بين العاملين في المؤسسات التربوية للحصولعلى أداءٍ مرتفعٍ من جميع الفئات، توفير حق المحاسبية والمساءلة لجميع الأطراف المستفيدة.

تحقيق الشفافية من خلال العمل وفق آلياتٍ وأطرٍ تتسم بالوضوح، وتمكن العاملين من ممارسة أعمالهم بشكلٍ كامل، ومساعدتهم في العطاء، والمشاركة الفاعلة في جميع الأنشطة داخل وخارج المؤسسات التربوية.

كما تستهدف الحوكمة المستوى المثالي من الأخلاق عند ممارسة الأعمال، وإتاحة الفرص الجيدة للتنمية بما يضمن للأفراد الحصول على حقوقهم وتحسين جودة الحياة، وتحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق المساءلة، وبالتالي تحقيق حماية الأفراد، مع مراعاة مصالح الجميع، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة. كما أن هذه القواعد تؤدي إلى أهمية الالتزام بأحكام القانون, ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام الأفراد، (**أبوالنصر، 2015**).

تهدف الحوكمة إلى التأكيد على أهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، وتوفير مناخٍ يتسم بالشفافية والنزاهة والعدالة، وكذلك الحد من إساءة استخدام السلطة واستغلالها في غير المصلحة العامة، كما تهدف إلى وجود هياكل إدارية تُمكِن من محاسبة الإدارة، وتحسين جودة الحياة وإتاحة فرص جيدة للتنمية، بالإضافة إلى تنمية الاستثمار وتعظيم الأرباح.

وهناك عدة أهداف لتطبيق الحوكمة في المؤسسات التربوية، ومنها مراجعة وتطوير القوانين الحاكمة لأداء المؤسسات التربوية باستمرار وعدم الالتزام بها، والاستثمار الأمثل كافة الموارد، وتوجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف، وفرض الرقابة الفاعلة على تلك المؤسسات، ودعم عمليتي المساءلة والمحاسبة فيها، ورفع

مستوى كفاءتها في النواحي الإدارية والعلمية والمالية كافة، وتحسين وتطوير أداء المؤسسات التربوية والعاملين فيها (**المهدي، 2017**).

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن تطبيق الحوكمة في المؤسسات التربوية يهدف إلى وضع أطرٍ تنظيميةٍ يتم في ضوئها تحديد الوسائل التي تسهم في تحقيق الأهداف، ووضع أسسٍ للعلاقة بين إدارة المؤسسات التربوية والمستفيدين من خدماتها بحيث توضح حقوق وواجبات كل طرف، وكذلك دعم ثقافة العمل التطوعي وتحقيق أهداف الشراكة المجتمعية، وذلك من خلال جذب قاعدة عريضة من المتطوعين والمشاركين لدعم المؤسسات التربوية ماديًّا ومعنويًّا، بالإضافة إلى رفع مستوى الثقة بالمؤسسات التربوية ومخرجاتها لدى المجتمع عمومًا والمستفيدين من خدمات تلك المؤسسات خصوصًا (**عطوة، علي، 2012**).

تهدف حوكمة الجامعات إلى تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية، وترشيد استخدام الموراد الطبيعية والبشرية والمالية، وتحقيق العدالة والإنصاف عبر الكفاءة في تقديم الخدمات، وتوفير وإدامة حالةٍ من الشرعية في المجتمع. وتسهم الحوكمة إسهامًا مباشرًا أيضًا في الإصلاح الإداري ودعمه عن طريق تعزيز مبادئ الشفافية واللامركزية، ومشاركة المستفيدين من الخدمات في رسم السياسات واتخاذ القرارات. كما تهدف الحوكمة إلى تحقيق الحماية مع مراعاة مصالح العمل والعاملين، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة (**الفرا، 2013**).

أهداف الحوكمة الرشيدة في الجامعات

تعد الحوكمة الرشيدة أحد أهم وسائل النجاح في الجامعات، وذلك لما لها من دور في تحقيق المساواة والمصداقية، مما يؤدي إلى تعزيز وفاعلية الأداء من خلال تحقيق التنافسية. كما تمثل الحوكمة أهم العمليات الضرورية لنجاح مؤسسات التعليم العالي لتطبيقها الشفافية والمساءلة والمشاركة، وهناك عدة أهداف تعمل الحوكمة على تحقيقها، من أهمها (**الفرا، 2013**).

السعي لتحسين وتطوير المؤسسات التعليمية، تحسين الممارسات التربوية والإدارية في المؤسسات التعليمية، المراجعة المستمرة والتعديل والتطوير للقوانين الحاكمة لأداء المؤسسات التعليمية، توفير الإرشادات حول كيفية تحقيق الالتزام الأفضل وفق المعايير والممارسات القياسية للمؤسسات التعليمية.

الدراسات المرجعية

دراسة (**هبة أبوعيادة،2021**),بعنوان"دور الجامعات في التنمية المستدامة", هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات في التنمية المستدامة, للخروج منها بالمقترحات والإجراءات التي تساعد في تطوير دور الجامعات في التنمية المستدامة ,من خلال تحليل البحوث والدراسات السابقة التي تناولت التنمية المستدامة, للخروج برؤية علاجية متكاملة لمواجهة معوقات التنمية المستدامة في الجامعات. وأظهرت الدراسة أن التنمية الاقتصادية المستدامة تتوقف بشكل كبير على تكوين قوى عاملة تمتلك المهارات والخبرات اللازمة للإنتاج الصناعي.وأوصت الدراسة بتحسين جودة مخرجات التعليم العالي في كافة التخصصات, والعمل على استحداث المزيد من التخصصات التي تلبي متطلبات التنمية الاقتصادية.

دراسة (**أميرة الكيشكي، 2022**), بعنوان "دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة", هدفت الدراسة إلى تحديد المتطلبات التي تسهم في تحقيق جودة التعليم في مصر وعلاقته بتحقيق التنمية المستدامة من خلال عرض ما قام به الباحثون من دراسات وبحوث ووضعها في محاور لضمان الاستفادة من التعليم في تحقيق التنمية , وتوصلت الدراسة إلى أن للتعليم دور كبير في تنمية كفاءات الفرد الفكرية والمهارية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة, وللتعامل مع التحديات العديدة التي تواجهه. وأوصت الدراسة بضرورة تفكير وتعامل المسؤولين التربويين ومعدي المناهج الدراسية بالتعليم من زوايا جديدة تسهم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

دراسة (**عبد الحميد وشوش، 2023**),بعنوان" دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة بليبيا:دراسة ميدانية على كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة طرابلس", هدفت الدراسة إلى دراسة مدى مساهمة الجامعات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي بليبيا في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة, وإبراز الدور الذي تقوم به هذه الجامعات في تعزيز وترسيخ مبادئها, بالتطبيق على كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة طرابلس. وتوصلت الدراسة إلى أن كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة طرابلس تساهم في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة بالبلاد بشكل كبير من ناحيتي الإنصاف والتمكين والتضامن, بينما جاءت مساهمتها من ناحية حسن الإدارة والمساءلة قليلة، أما من ناحية التضامن، فقد جاءت نتيجة مساهمة كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة طرابلس في التنمية المستدامة محايدة. كما أوصت الدراسة بضرورة تشجيع ودعم الدراسات الميدانية التي تتضمن دراسة مقارنة بين مخرجات الجامعات والاستفادة منها للإرتقاء بمستوى مخرجاتها لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة بالبلاد.

النتائج والمناقشة

دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة بقطاع التعليم

قد أصبحت حوكمة المؤسسات التعليمية من أهم المواضيع المطروحة على صعيد اقتصاديات دول العالم، فهي تكون عنصرًا مهمًّا لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي، والإداري، والتربوي في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة وانفتاح الدول على بعضها البعض والمنافسة الشديدة بينهم. والحوكمة باختصار يمكن أن تمثل إشراك جميع الأطراف في المؤسسة في عملية اتخاذ القرار، وكذلك أن تتوفر المعلومات لجميع الأطراف بشفافيةٍ ووضوح، وتحديد مسئولية وحقوق وواجبات جميع المسئولين عن إدارة المؤسسة؛ وذلك لتجنب حدوث حالات الفساد

الإداري، كما تهدف هذه العوامل إلى التأكد من أنَّ المؤسسات تدار بطريقةٍ سليمةٍ، وأنها تخضع للرقابة والمتابعة والمساءلة، كما أنَّ أحد الأهداف التي تسعى إليها الحوكمة هو ضمان أن جهود الإدارة تنصب للحفاظ على المصالح العليا للمجتمع والدولة والعاملين، والوصول إلى أعلى درجات الكفاءة في العمل(**عبدالحافظ، 2007**).

وتهدف الحوكمة إلى الشفافية والمساواة، والمساءلة والمسئولية لتشجيع المؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها، وتحقيق النمو المستدام، وتشجيع الإنتاجية وتقديم الخدمات، وأن تطوير نظام التعليم لا يكتمل في غياب حوكمةٍ رشيدةٍ للمدارس، إذ إن المقصود بالحوكمة الرشيدة لا يتعلق بإدارة المدرسة فحسب، بل بوضع معايير وآليات حاكمة لأداء كل الأطراف المعنيين بالمدرسة وفق مفاهيم الحوكمة.

ويتطلب الإصلاح المدرسي إعادةً جذريةً في النظام التعليمي، يتمثل بهياكل تنظيمية مرنة، وقوانين بعيدة عن البيروقراطية، ونظامٍتعليميٍّ قادر على استيعاب التطورات الحديثة في مجال المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال التركيز على الدور المعرفي الذي تؤديه المدرسة؛ حتى يتواكب مع مفاهيم الحوكمة ومتطلبات الاقتصاد المعرفية، حيث يهدف الإصلاح المدرسي إلى خلق نقلةٍ نوعيةٍ في تطوير التعليم، وفي إدارة المؤسسة التعليمية من خلال دعم المدارس ومجتمعاتها المحلية لممارسة وظائفها ومهامها وفق أنظمةٍ لا مركزية لتمكين كل مدرسةٍ من تحسين أدائها، والارتقاء بجودة المخرجات التعليمية لدى تلاميذها.

ولقد برهنت العديد من الدراسات والتجارب في العالم أن الحوكمة في مؤسسات التعليم خطوة ضرورية تجاه تطوير نوعية التعليم، وأحد العناصر الأساسية التي تؤدي إلى تحسين المخرجات التعليمية (**أبوالهيجاء، 2017**). وفي إطار اهتمام وزارة التعليم بتحسين جودة العملية التعليمية وتبنيها لمفهوم الإصلاح المدرسي من خلال محاولة تطبيق اللامركزية، وتفعيل عمل المشاركة المجتمعية، أصبح من الضروري الاهتمام بتطبيق مفاهيم الحوكمة بغرض إحداث نقلةٍ نوعيةٍ في تطوير المدرسة، ولتمكينها من تحسين مستوى أدائها والارتقاء بجودة خدماتها ومخرجاتها التعليمية. فقد وضعت وزارة التعليم حوكمةً خاصة ببرنامج التحول الوطني في الوزارة، والمنبثق من رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠؛ رغبةً منها في الوصول لمخرجاتٍ ذات جودةٍ عالميةٍ تحقق متطلبات التنمية المنشودة وفق منهجية العمل.

ونظرًا لزيادة عدد مؤسسات التعليم العام من مدارس ومراكز في المملكة العربية السعودية، ولأهمية هذه المؤسسات التعليمية ودورها في بناء وتكوين رأس المال البشري في المملكة، وما قامت به المملكة من تطويرٍ شاملٍ لمنظومة التعليم، فقد عملت في السنوات الأخيرة على تطوير المناهج الدراسية، كما عمدت على إدراج التعليم الإلكتروني (التعليم عن بعد)، وتطوير المعلمين، وتحسين البيئة التعليمية، وزيادة صلاحيات مديري التعليم والمدارس بما يضمن تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ التعليمية. فإنَّ إدارات التعليم العام مطالبة بحث إدارات المدارس وتشجيعهم على ممارسة الحوكمة في إدارة مدارسهم وتسيير أعمالها (**العازمي، 2016**).

تحقيق الرفاهية الاجتماعية يعتمد على مبدأ الحوكمة

تعد الحوكمة الوسيلة المثلى في الوقاية من الأزمات ومعالجتها، وذلك من خلال دورها في دفع عجلة التنمية ورفع درجة الأداء، وكذلك تخفيض درجة المخاطرة المالية والإدارية في المؤسسات من أجل تحقيق الشفافية والعدالة، مما يوفر الحماية لأصحاب المصالح، وتسعى الحوكمة لمحاربة الفساد، وكذلك تحقيق النزاهة والاستقامة بين كافة الأفراد، كما يتم تطبيق نظام الحوكمة من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المختلفة التي يتم تداولها في داخليًّا أو خارجيًّا. كما أنها جوهر نجاح المؤسسات، وتعد عنصرًا أساسيًّا في تحقيق أهداف أي مؤسسةٍ ودفعها نحو التحسن المستمر، إضافةً إلى المحافظة على الوضع الأخلاقي والقانوني داخل المؤسسة، فضلًا عن أنها تتمثل في شمولها مجموعة من الأبعاد سواء الاقتصادية، أو القانونية، أو الإدارية، أو المحاسبية، أو الاجتماعية، أو الأخلاقية، وكذلك المساعدة في القضاء على التعارض وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالوحدة الاقتصادية سواء من داخلها أو من خارجها، وذلك عن طريق الحد من سيطرة الإدارة وإعطاء سلطاتٍ أوسع للفئات الأخرى، كما يؤدي تطبيق نظام الحوكمة ومعاييرها إلى تحسين التنافس بين المؤسسات وتحقيق الرفاهية لديهم (**غانم، 2012**).

تعمل الحوكمة على مواجهة التحديات في العملية التعليمية

ونظرًا لحالات الإخفاق والفشل التي واجهتها عديدٌ من المنظمات بمختلف أشكالها، زادت الحاجة إلى توظيف الحوكمة التي تضم آلياتٍ تضمن كفاءة اتخاذ القرار، وتسهم في تحسين أداء المؤسسة الكلي، ولهذا أصبحت الحوكمة من أكثر القضايا التي حازت على اهتمام المجتمعات الدولية؛ نظرًا لما لها من أهميةٍ متزايدةٍ ومتناميةٍ في ضمان حسن سير العمل، وحفظ الاستقرار وتحسين الجودة في المؤسسات بمختلف قطاعاتها(**برقعان، 2012**).

كما تعبر مبادئ الحوكمة عن الإجراءات والعمليات الموجودة ضمن المؤسسة التعليمية، والتي تضع الأهداف المنشودة، وتؤكد على مراقبة تحقيقها بما ينسجم مع رؤية ورسالة المؤسسة التعليمية، فهي تمثل الأداة التي يمكن استخدامها في أداء المهام والواجبات بطريقةٍ أفضل، مما يؤدي إلى تحسين الجودة الإدارية، وتشجيع التفكير على المدى الطويل، والتأكيد على مقابلة احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات ومراقبة الإدارة التنفيذية بشكلٍ يضمن قيامها بالأعمال.

دور مبادئ الحوكمة (النزاهة، والشفافية، والمساءلة، والمساواة، والعدل، والكفاءة، والفاعلية، وسيادة القانون،...،الخ) في مواجهة التحديات في العملية التعلمية التعليمية.

يُعد إرساء هذه المبادئ -التي تقوم عليها المواطنة- من الركائز الجوهرية للحوكمة الرشيدة، كما تعد هي القاعدة الأساسية والمنطلق الثابت لمسيرتها الإصلاحية التي لن تصل إلى مداها المنشود إلا عبر شراكةٍ حقيقةٍ ومتوازنةٍ وفاعلةٍ بين جميع مؤسسات منظومة النزاهة لتأطير التعاون والبناء المرتكز على رؤيةٍ واضحةٍ وأسسٍ موضوعيةٍ. وتُعد الحوكمة مرتكزًا أساسيًّا من مرتكزات إحداث التغير في السلوك الإنساني والتنظيمي للعاملين، وتطوير أدائهم، وتشكيل أنماطٍ إيجابيةٍ من التفاعل الاجتماعي **(الياسين، 2013)**.

تساعد مبادئ الحوكمة على تحقيق العدالة والمساواة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتحقيق الشفافية والمساءلة، فهي منظومة تفاعلية استهدافية لها إطار حركة، ولها فواعل تحريك. وفي الوقت ذاته، تخضع للتقييم الدوري المستمر من أجل زيادة صلاحيتها، ومن أجل زيادة قدرة المؤسسات على تحقيق أرباح، من ثم تعمل المنظومة بشكلٍ متلاحق ومتدافعٍ ومتنامٍ، وتعد المنظومة التربوية والتعليمية من المؤسسات الرئيسة في بناء المجتمعات المسئولة عن غرس هذه المبادئ لدى أفراد المجتمع **(الصمادي، 2020)**.

تأثر مبادئ الحوكمة في نوعية المتعلمين واهتماماتهم وخبراتهم التعليمية

يتعرض التعليم في البلاد العربية إلى عديدٍ من التحديات الكبيرة بسبب البعد بين المهارات المعرفية والاجتماعية، إضافةً إلى الخبرات التي يحصل عليها الطلبة، والخبرات التي يحاول الطلبة تحقيقها، فالمخرجات التعليمية في المدارس تمثل مدخلاتٍ للتعليم الجامعي الذي يقوم على تقديم المهارات والخبرات الضرورية للطلبة لتلبية حاجات سوق العمل في هذه الدول. ولذلك، فإن المؤسسات التعليمية مطالبة باتباع استراتيجياتٍ وأساليب إبداعية في مواجهة التحديات لتحقيق الأهداف المخططة، والتي تتمثل في المناهج والمخرجات التعليمية؛ إذ تتوافر فيها الشروط اللازمة للنهوض بالمجتمع، والإسهام الفعال في عمليات التنمية الشاملة، وتعمل حوكمة المؤسسات التعليمية أو المناهج التعليمية على تخفيض الأزمة التي يعاني منها التعليم، والتي تتضح في الفجوة بين الواقع والملموس بسبب الاختلاف بين خبرات المتعلمين واهتماماتهم المتنوعة، إضافةً إلى احتياجات الإدارة العليا والإدارة التنفيذية، مما يضعف تطور هذه المؤسسات التعليمية؛ لأن القرارات يمتلكها قلةٌ من الأطراف، أما بقية الأطراف فيوضعون مكان المتلقي والمنفذ للتعليمات **(معزوز، 2016)**. وتعد الحوكمة إحدى أهم الوسائل الهادفة لمستوى مثالي من الأخلاق عند ممارسة الأعمال، وتحقيق مبادئ النزاهة والشفافية وحق المساءلة، ومنح هذا الحق للمجتمع سواء كانوا أفرادًا أم ممثلين له من أجل مساءلة أجهزة الإدارة وإتاحة فرصٍ جيدةٍ للتنمية.

تطبيق الحوكمة في وزارة التعليم

طبقت الحوكمة في وزارة التعليم في مجالاتٍ مختلفةٍ خلال السنوات الماضية، حيث أُعتُمِدَت سياسة الاستخدام المقبول للموارد والخدمات التقنية، والتي تُعنى بحوكمة الاستخدام الآمن لخدمات قطاع تقنية المعلومات، وتهدف هذه السياسة إلى توفير خدماتٍ إلكترونيةٍ آمنةٍ متماشيةٍ مع التنظيمات والتوجيهات الحكومية الصادرة في هذا المجال، وتأمل الوزارة أن تساعد هذه السياسة في حماية الموارد والخدمات التقنية، والمحافظة على سرية وسلامة وخصوصية البيانات، وللتأكيد على أن تكون مصادر المعلومات متاحة عند الحاجة إليها، مع توضيح أهمية فهم المستخدمين لمسئولياتهم تجاه حماية المعلومات.

وفيما يخص دور الجامعات في تحقيق التنمية وتكاملها مع إدارات التعليم، بدأت الوزارة -وبجهودٍ حثيثةٍ من خلال فرق عملٍ متخصصةٍ على المستوى الاستراتيجي والتنفيذي- بمراجعة الصلاحيات وتفعيلها في النظام الممنوح لمجالس الجامعات، مركزةً في ذلك على عددٍ من الأبعاد الأساسية في الحوكمة، بما تتضمن من أبعاد الشفافية والمحاسبية والمشاركة بفاعلية، إضافةً إلى تفعيل دور تلك المجالس في تأدية دورها المهم ورسالتها الأساسية، وتحقيق الأهداف التي نصت عليها خططها وتوجهاتها الاستراتيجية، والعمل على أن تضاعف الجامعات المنتشرة في جميع مناطق المملكة مساهماتها وأدوارها في بناء التنمية المتوازنة والشاملة في تكاملٍ نوعي وشامل مع إدارات التعليم في المناطق المختلفة **(الورهي، 2019)**.

الإصلاح الجامعي وعلاقته بالحوكمة الرشيدة

تعد الحوكمة الرشيدة أحد أهم مداخل الإصلاح التعليمي، وإن إصلاح هياكل المنظومة التربوية القائم على الحوكمة يحتكم إلى مجموعةٍ من المعايير هي **(هيا الإبراهيم، 2015)**:

المشاركة للرجال والنساء وللمجتمع القريب من الهيكل الإداري والمؤسسة التعليمية وأولياء الأمور، وتكون المشاركة مباشرةً عن طريق ممثلين معروفين.

التوافق: ضرورة الوصول إلى اتفاق على الأنسب للمجتمع ككل.

الاستقلالية في اتخاذ القرار: وتتمثل في أن تتخذ المؤسسة القرارات الراجعة لها بالنظر دون الرجوع إلى الإدارة العليا.

المساءلة على مستوى المدخلات والعمليات والمخرجات.

الشفافية: ولها وجهان، الأول في اتخاذ القرارات موضحة العمل على تنفيذها وفق اللوائح، والثاني يتعلق بتوافر المعلومات وسهولة الوصول إليها.

الفعالية: وتتعلق بمدى تحقيق الأهداف المنشودة ومدى توافقها بالنتائج واحتياجات المجتمع.

الفاعلية: وتعني العلاقة بين نتائج العمل المنجز والتكلفة المالية.

حكم اللوائح والقوانين وسيادته.

المساواة والشمول: أي شعور أفراد المجتمع بما يجري في المؤسسة، وأنها غير مستبعدة من اتخاذ القرار.

دور الحوكمة الرشيدة في إصلاح التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية

وبناءً على ما سبق، فإن الحوكمة ليست مجرد إدارةٍ شاملةٍ للجامعة، بل هي أوسع نطاقًا وأعم مفهومًا؛ فهي منظومة متكاملة تتمثل في مجموعة التشريعات التي تهدف إلى تحقيق جودة العملية، والمخرجات، والإدارتين الأكاديمية والإدارية، وغيرها، وذلك من خلال الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق أهداف الجامعة. وتقوم الحوكمة على ثلاثة مبادئ يمكن تفعيل دورها في إصلاح التعليم الجامعي، ومن هذه المبادئ ما يلي:

الشفافية: وتعني الشفافية الوضوح لما يجري ويدور داخل الجامعة، مع سهولة تدفق المعلومات الدقيقة والموضوعية وسهولة استخدامها وتطبيقها فعلًا من قِبَل العاملين في الجامعة. وهذا الوضوح له دورٌ في إصلاح التعليم الجامعي.

المحاسبية: وتعني تمكين ذوي العلاقة من الأفراد داخل الجامعة وخارجها من مراقبة العمل دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إلى الآخرين(**خورشيد، 2009**).

المشاركة: وهي تعني إتاحة مجالس الحوكمة للهيئتين الأكاديمية والإدارية بالجامعة، وكذلك الطلاب، وأعضاء المجتمع المحلي في المشاركة في رسم السياسات ووضوح قواعد العمل في مختلف مجالات الحياة الجامعية(**Wang, 2010**)، وإتاحة الفرص لطلاب الجامعة بالمشاركة من خلال أن يكون لهم دورٌ في عملية صنع القرار. يتضح مما سبق ان الحوكمة تعد من العوامل الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم، خاصة في الدول التي تسعى إلى تحسين أنظمتها التعليمية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية. إذا كانت الحوكمة في المؤسسات التعليمية تضمن وضع سياسات واضحة وفعالة تُعزز الشفافية والمساءلة، فإنها تساهم بشكل كبير في ضمان استدامة العملية التعليمية.

وفي سياق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تسعى المملكة إلى تفعيل الحوكمة التعليمية عبر تبني مفاهيم الإصلاح المدرسي، وتحقيق مزيد من اللامركزية في الإدارة التعليمية. يشمل هذا منح مزيد من الصلاحيات للمدارس ومديري التعليم لتحديد السياسات المناسبة التي تتماشى مع احتياجات المجتمع المحلي ومتطلبات العصر الحديث. ومن خلال الحوكمة الرشيدة، يمكن تحسين جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية تتسم بالشفافية والمساواة بين جميع الطلاب، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد والمجتمع. إن إشراك جميع الأطراف في صنع القرار، وتحديد حقوق وواجبات كل فرد في النظام التعليمي، يضمن تنفيذ السياسات التعليمية بكفاءة، ويقلل من فرص الفساد الإداري. كما أن الحوكمة في التعليم تركز على تطوير معايير الأداء وفقًا للمعايير العالمية، وهو ما يتطلب مراقبة مستمرة وتحليل دقيق للأداء التعليمي لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والجانب الأهم في الحوكمة هنا هو الموازنة بين متطلبات التعليم وبين الحفاظ على الموارد، خاصة مع التحديات البيئية والاجتماعية التي تواجهها معظم الدول. فالتعليم المستدام، والذي يعد أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة ضمن أهداف التنمية المستدامة، يتطلب أن تكون الأنظمة التعليمية قادرة على التكيف مع التغيرات العالمية وتحقيق مخرجات تعليمية ذات جودة عالية.

التوصيات

ضرورة أن تعمل المؤسسات التعليمية على تحقيق العدالة للجميع والارتقاء بهم، وتلبية احتياجاتهم، وضمان سيادة القانون، حيث ينبغي أن تكون الأطر القانونية عادلةً تُنفذ بنزاهة، وخاصةً المتعلقة بحقوق الإنسان، مما يساعد على إصلاح المؤسسات التعليمية.

توفير الحوكمة بيئة صحية للعمل من خلال مبدأ المساءلة، واحترام القوانين والأنظمة والتعليمات، وتقييم أداء الجميع بشكلٍ علمي صحيح، مما يساعد على إصلاح المؤسسات التعليمية.

تعمل الحوكمة على تحديد العلاقة بينها وبين حجم الاستثمار في الجامعة من جهة، والقضاء على أوجه اللامبالاة والفساد من جهةٍ ثانيةٍ، وتحقيق التطوير المستمر والتنمية وتصحيح المسار من جهةٍ ثالثة؛ مما يساعد على إصلاح المؤسسات التعليمية.

تطبيق الحوكمة في التعليم الجامعي، حيث إن الحوكمة تولد مناخًا جيدًا للعمل الجماعي الذي يسعى لبلوغ أهدافٍ محددة، وهي موجهة للاستخدام الأمثل لموارد الجامعة وتعزيز مبدأ المساءلة، مما يساعد على إصلاح التعليم الجامعي.

بناء هيكل تنظيمي واضح وفاعل يحقق التوازن الموضوعي بين المسئوليات والصلاحيات لجميع أعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية للعاملين في المؤسسات التعليمية.

ضرورة أن تطبق المؤسسات التعليمية معايير الحوكمة التي تعمل على تعزيز القدرة التنافسية للجامعة، وتحقيق رصانة علمية، وتجنب الفساد الإداري والمالي، وتعزيز الثقافة بين الأطراف المعنية، وتعزيز القدرة على التطوير.

أن تعمل المؤسسات التعليمية على تشجيع حركة النشر والتأليف، ونشر الأبحاث العلمية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، وتشجيع إصدار المجلات العلمية المتخصصة، مما يساهم في إصلاح المؤسسات التعليمية.

مقترح لتفعيل دور الحوكمة في قطاع التعليم

في ظل رؤية 2030، يمكن تحسين دور الحوكمة في التعليم من خلال عدة آليات تصورية تشمل:

تطوير نموذج الحوكمة اللامركزية: تحقيق الحوكمة الفعالة يتطلب الانتقال إلى نموذج لامركزي في إدارة التعليم، حيث يتم منح السلطات المحلية (مثل المدارس والمناطق التعليمية) مزيدًا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات. هذا سيسمح بتخصيص القرارات التعليمية بما يتناسب مع احتياجات المجتمعات المحلية، ويساهم في تحسين جودة التعليم في كل منطقة.

تعزيز الشفافية في تخصيص الموارد: يمكن تحقيق الشفافية في تخصيص الموارد التعليمية من خلال إنشاء أنظمة إلكترونية لعرض بيانات التعليم، مثل ميزانيات المدارس، عدد المعلمين والطلاب، ومعدلات النجاح. هذه الأنظمة ستوفر معلومات دقيقة للطلاب، والأسر، وصناع القرار، مما يعزز من المساءلة.

دعم الابتكار التكنولوجي: يتطلب تحسين الحوكمة في التعليم تبني التكنولوجيا الحديثة مثل أنظمة إدارة التعلم الإلكترونية، والتعليم عن بُعد، وتحليل البيانات الضخمة لتحسين عملية صنع القرار. استخدام هذه التكنولوجيا سيساهم في تحسين كفاءة الإدارة التعليمية، وتسريع تطوير مناهج التعليم.

إشراك المجتمع في عملية اتخاذ القرار: يجب أن يشمل نموذج الحوكمة المقترح إشراك أولياء الأمور والمجتمع المحلي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية التعليمية. يمكن تحقيق ذلك من خلال مجالس استشارية محلية تجمع بين المعلمين، والأهالي، وصناع القرار في الوزارة لمناقشة تحسين جودة التعليم. وإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاع التعليم يتطلب تفعيل دور الحوكمة بشكل شامل وفعّال. من خلال تطبيق الأسس التي تضمن الشفافية، والمساءلة، والكفاءة في إدارة التعليم، يمكن للمملكة العربية السعودية تحقيق أهدافها الاستراتيجية ضمن رؤية 2030. كما أن تعزيز الحوكمة في هذا القطاع سيساهم في بناء نظام تعليمي قادر على تلبية احتياجات المستقبل وتحقيق التنمية المستدامة في جميع جوانبها.

المراجع

برقعان، أحمد، 2020، حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي بعنوان (عولمة الإدارة في عصر المعرفة)، 15-17 ديسمبر، جامعة الجنان، طرابلس- لبنان.

الورهي، أفنان بن سعد بن محمد، 2019، واقع تطبيق الحوكمة في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية التربية، الرياض، السعودية، ص23.

أبو بكر، بوسالم، 2017، دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق استدامة الشركة- دراسة تحليلة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، ص256-268.

معزوز، جمال 2016، درجة تطبيق مبادئ الحوكمة وعلاقتها بجودة إجراءات العمل في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر مديري المدارس الحكومية الثانوية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية بنابلس- فلسطين،

المهدي، سوزان، 2017، الحوكمة الرشيدة وتطبيقاتها بمؤسسات التعليم لتحقيق جودة الأداء والتميز"، المؤتمر العلمي السنوي 24، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية- القاهرة، ص248.

عبد الحافظ، شفق ، 2007، دور الحوكمة في الإصلاح الإداري، وزارة الصناعة والمعادن السورية، دمشق- سوريا.

الصمادي، صفاء، وعبد الرحمن والهاشمي، 2020، مستوى ممارسة معلمي التربية المهنية لمبادئ الحوكمة في المرحلة الأساسية من وجهة نظر مشرفي التربية المهنية في الأردن"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية بغزة- فلسطين، ص682-701.

الدوسري، ظافر ناصر محمد، 2015، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الإدارات الحكومية: دراسة حالة الشئون الصحية في محافظة بيشة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح- الأردن، ص21.

الياسين، عبد العزيز، 2013، الحوكمة الحكومية والآثار المؤسسية المترتبة على تطبيقها في الأجهزة الحكومية"، الكويت.

الخضر، عبد الله ، 2018، واقع الحوكمة الإدارية في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة حائل وسبل تطويرها في ضوء الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام"، رسالة ماجستير، جامعة حائل، ص7.

العازمي، عبد الله، 2016، التعليم حوكمة خاصة ببرنامج التحول الوطني في الوزارة للوصول لمخرجاتٍ ذات جودةٍ عالية"، صحيفة الوئام الإلكترونية

المنتشري، عبد الله بن دخيل الله شلوان، 2020، الأدوار المستقبلية للجامعات السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة"، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، ص313.

وطفة، علي أسعد، 2018، التربية على التنمية المستدامة، الصندوق العربي لحقوق الإنسان.

صالح، لخضاري ، وكعوان سليمان، 2010، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة مقدمة لملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة بجامعة 20 أوت، ص144-170.

الفرا، ماجد ، 2013، مفهوم الحوكمة وسبل تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي، ورقة عمل في ورشة حوكمة

مؤسسة التعليم العالي، هيئة الاعتماد والجودة، وزارة التربية والتعليم، الجامعة الإسلامية- غزة، ص26.

أبو الهيجاء، محمد، 2017، حوكمة الجامعات وانعكاساتها على الأداء الأكاديمي وجودة المخرجات"، بحث مقدم في المؤتمر الدولي للحوكمة في مؤسسات التعليم العالي في الفترة 11-13 مارس، اتحاد الجامعات العربية.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، التقرير العالمي لرصد التعليم، "التعليم من أجل الناس والكوكب: بناء مستقبل مستدام للجميع"، النسخة الثانية، باريس، 2016.

بن محمد، مها بنت عبد الله، 2020، واقع الحوكمة بالجامعات في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، مجلد12، عدد2، ص92.

الإبراهيم، هيا عبد العزيز، 2015، الحوكمة كآلية للإصلاح المؤسسي ورفع مستوى الأداء في وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية"، مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد 22، عدد 96، مصر، 2015، ص18، 19.

وزارة التعليم (د.ت)، التعليم ورؤية السعودية 2030.

شعور حبيبة، 2016، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية الإلكترونية، العدد (13)، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، ص13.

Wang، Li (2010): Higher Education Governance And University Autonomy In China, Globalization, Societies And Education, 8، (4).

THE ROLE OF GOVERNANCE IN ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN THE EDUCATION SECTOR IN THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA: A REVIEW

Noh A. M. Alrashidy[1], H. H. A. Al-Mahroqy[2] and Hala E. Bassuony[1]

1. Pol. and Econ. Sci. Dept., Fac. Graduate Asian Studies, Zagazig Univ., Egypt
2. Found. of Edu. Dep., Fac. of Edu., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT: The research aims to study the role of governance in achieving sustainable development goals in the education sector in light of the Kingdom of Saudi Arabia's Vision 2030. The study results showed that, in light of Vision 2030, the role of governance in education can be improved through several conceptual mechanisms, including: Developing a decentralized governance model: Achieving effective governance requires moving to a decentralized model in education management, where local authorities (such as schools and educational districts) are granted more autonomy in decision-making. This will allow educational decisions to be tailored to the needs of local communities and contribute to improving the quality of education in each region. Enhancing transparency in resource allocation: Transparency in the allocation of educational resources can be achieved by creating electronic systems to display education data, such as school budgets, teacher and student numbers. and success rates. These systems will provide accurate information to students, families, and decision-makers, enhancing accountability. Supporting technological innovation: Improving governance in education requires adopting modern technologies such as electronic learning management systems, distance learning, and big data analytics to improve decision-making. The use of this technology will contribute to improving the efficiency of educational administration and accelerating the development of educational curricula. Community Involvement in Decision-Making: The proposed governance model should include parental and local community involvement in decision-making related to the educational process. This can be achieved through local advisory councils that bring together teachers, parents, and ministry decision-makers to discuss improving the quality of education.

Keywords: Sustainable Development, Governance, Kingdom of Saudi Arabia.

المحكمـــان:

1- أ.د. محمد رمضان إسمـــاعيل أستاذ الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة- جامعة الزقازيق.

2- أ.د. أحمد فوزي حامد عبدالقادر أستاذ الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة- جامعة الزقازيق.